مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثالثة والخمسون

الجلسة ٣٩٣٠

الأربعاء، ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، الساعة ١٥/٣٠
نيويورك

الرئيسة:	السيدة يلم - فالين	(السويد)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	البحرين	السيد الدوسري
	البرازيل	السيد فالي
	البرتغال	السيد مونتيرو
	سلوفينيا	السيد فريتشيك
	الصين	السيد تشن هواصن
	غابون	السيد مونغارا - موسوتسي
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيد نيهاوس
	كينيا	السيد ماهوغو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد جيريمي غرينستوك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرلي
	اليابان	السيد أوادا

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ١١ آذار/ مارس ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/1998/223)

رسالة مؤرخة ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة (S/1998/272)

تقرير الأمين العام المعد عملا بقرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) (S/1998/712)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.

الترحيب بوزيري خارجية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني أن أعلن عن حضور وزيري الشؤون الخارجية للبرتغال وسلوفينيا على طاولة المجلس. وبالنيابة عن المجلس، أرحب بهما ترحيبا حارا.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ١١ آذار/مارس ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/1998/223)

رسالة مؤرخة ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (S/1998/272)

تقرير الأمين العام المعد عملا بقرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) (S/1998/834 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي ألبانيا والمانيا وايطاليا والبوسنة والهرسك يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق تصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد ميلو (البانيا)، والسيد كاستروب (المانيا)، والسيد فولتشي (ايطاليا)، والسيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك)، المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام المعد عملا بقرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، الوثيقتان S/1998/834 و Add.1.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1998/882 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المانيا وايطاليا والبرتغال وسلوفينيا والسويد وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

سأعطي الكلمة أولا للممثلين الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوا لي أولا أن أعرب عن ارتياحنا إذ نراك، سيدتي، وزيرة خارجية السويد، تترأسين هذه الجلسة الهامة جدا لمجلس الأمن.

إن الحالة في كوسوفو وحولها، وفي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، لا تزال بالغة الصعوبة. ونتيجة لاستمرار المواجهات العسكرية المسلحة، التي تستخدم في بعضها الأسلحة الثقيلة، حدث تدفق منتظم للاجئين والمشردين، ينذر، مع اقتراب فصل الشتاء، بعواقب إنسانية وخيمة. وفي انتهاك لقرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، لا تزال المعدات والمساعدات المالية تقدم للمتطرفين في كوسوفو من الخارج، وفي المقام الأول من أراضي ألبانيا، مما يعرض الحالة لعدم الاستقرار بدرجة خطيرة ويزيد من التوتر في كوسوفو. وعلى الرغم من الجهود المبذولة، استحال حتى الآن إجراء حوار سياسي مباشر بين السلطات الصربية، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وزعامة الطائفة الألبانية في كوسوفو.

وفي ظل هذه الظروف ظهرت حاجة ملحة لإعطاء زخم إضافي للجهود الدولية الرامية إلى تيسير التوصل إلى تسوية سلمية وتطبيع الحالة الإنسانية في المنطقة.

وهذا الزخم ينبغي أن يقدمه مشروع القرار الذي سيعتمده مجلس الأمن اليوم. فهذا المشروع يؤكد مرة أخرى على سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

وسلامة أراضيها، ويطالب بلغراد والطائفة الألبانية في كوسوفو مرة أخرى بوقف المعارك فورا والمحافظة على وقف إطلاق النار في كوسوفو لتهيئة ظروف ملائمة للبدء في حوار سياسي ولتفادي كارثة إنسانية.

ويطلب مجلس الأمن أيضا إلى سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وزعامة الطائفة الألبانية في كوسوفو أن تتخذ على الفور التدابير اللازمة لتحسين الحالة الإنسانية. ويطلب إليهما مرة أخرى الدخول فورا في حوار هادف يفضي إلى تسوية سياسية تفاوضية لمسألة كوسوفو، ويؤيد الاتفاقات التي تم التوصل إليها في موسكو بين رئيسي روسيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في اجتماعهما الذي تم في حزيران/يونيه.

ويصر على أن تدين زعامة الطائفة الألبانية في كوسوفو جميع الأعمال الإرهابية وأن تعتمد على الوسائل السلمية فقط لتحقيق أهدافها. ويؤكد مشروع القرار من جديد أحكام قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) المتعلقة بجملة أمور منها تقديم المساعدة للانفصاليين في كوسوفو من الخارج. ويدين الدعم الخارجي للأنشطة الإرهابية في كوسوفو. وإذ يذكر مجلس الأمن بالتزام جميع الدول بالتنفيذ الكامل لأشكال الحظر التي يفرضها القرار ١١٦٠ (١٩٩٨)، يعرب عن قلقه للأنباء التي تفيد باستمرار الانتهاكات لذلك الحظر. ويستند مشروع القرار أيضا على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، شأنه شأن القرار ١١٦٠ (١٩٩٨).

ويعلن مجلس الأمن أنه إذا لم تلب المطالب الواردة في القرار ١١٦٠ (١٩٩٨) وفي مشروع القرار المعروض علينا اليوم - التي تنطبق على كل من بلغراد والألبانيين الذين يعيشون في كوسوفو - سينظر المجلس في اتخاذ إجراءات أخرى وتدابير إضافية ضرورية. ولم يقرر المجلس استخدام القوة أو فرض عقوبات في المرحلة الحالية.

إن الأحكام الأساسية في مشروع القرار تتفق مع الموقف الأساسي الذي اتخذه الاتحاد الروسي والذي يؤيد تسوية نزاع كوسوفو فقط بالوسائل السلمية والسياسية على أساس منح حكم ذاتي واسع لكوسوفو، مع مراعاة صارمة للسلامة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونحن على اقتناع بأنه ما من بديل معقول لهذا النهج. وعلى وجه الخصوص، يمثل استخدام تدابير القوة من طرف واحد بغية تسوية هذا النزاع أمرا محفوفا بخطر زعزعة استقرار منطقة البلقان وكل أوروبا وسيكون له نتائج سلبية بعيدة المدى على المنظومة الدولية التي تعتمد على دور الأمم المتحدة المحوري.

إن الاتحاد الروسي، وهو يصوت مؤيدا لمشروع قرار اليوم، سيواصل المساهمة بنشاط في الجهود الدولية الرامية إلى تشجيع تسوية سلمية لنزاع كوسوفو.

السيد تشن هواصن (الصين) (تكلم بالصينية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): نرحب بك، يا سيدتي، بصفتك رئيسة لجلسة مجلس الأمن في هذا اليوم.

إن الصين كانت على الدوام ترى أن مسألة كوسوفو هي شأن داخلي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وانطلاقا من المبدأ، الذي يقر به المجتمع الدولي بأسره والمتمثل في احترام سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية وصونهما، نرى أن مسألة كوسوفو ينبغي أن يحلها الشعب اليوغوسلافي وحده بطريقته الخاصة ولن يمكن لغيره حلها. في آخر الأمر، يعود الأمر إلى الشعب اليوغوسلافي نفسه في أن يجد حلا.

إننا نقدر موقف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المؤيد لتسوية مسألة كوسوفو عن طريق الحوار غير المشروط. والحالة في منطقة كوسوفو آخذة في الاستقرار الآن. وليس هناك نزاع مسلح واسع النطاق، ناهيك عن أن يكون هناك أي تصعيد له. وقد اتخذت حكومة يوغوسلافيا الاتحادية كذلك سلسلة من التدابير الإيجابية لتشجيع اللاجئين على العودة إلى ديارهم ولتوفير التسهيلات لأعمال الإغاثة الإنسانية.

إلا أننا، في الوقت نفسه، نشعر بقلق بالغ إزاء العمل المتمثل، كما أشار تقرير الأمين العام المؤرخ ٤ أيلول/سبتمبر، في منع عودة اللاجئين لأغراض سياسية وإطالة أمد الأزمة الإنسانية بغية إبقاء اهتمام المجتمع الدولي مسلطا على تلك المنطقة.

إننا نرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي النظر إلى الحالة الراهنة في كوسوفو كما هي حقيقة وأن يقيم الجهود الإيجابية التي تبذلها حكومة جمهورية يوغوسلافيا

الاتحادية بطريقة موضوعية ومنصفة. ونحن لا نرى أن الحالة فغي كوسوفو تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وأود أن أكرر القول هنا إن بلدانا عديدة في المنطقة هي بلدان متعددة الأعراق. وإذا تدخل مجلس الأمن في نزاع بدون طلب من بلدان المنطقة، أو إذا ذهب أبعد من ذلك إلى ممارسة الضغط على نحو غير عادل على حكومة البلد المعين أو تهديدها بالقيام بأعمال ضدها، سيشكل ذلك سابقة سيئة وسيخلف آثارا سلبية أوسع.

وللأسف، فإن مشروع القرار المعروض علينا لم يراع تماما الحالة في كوسوفو والحقوق المشروعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية داخل نطاق سيادتها. وقد استند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على نحو سافر لتهديد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. إن ذلك لن يساعد في إيجاد تسوية أساسية لمسألة كوسوفو. بل على العكس من ذلك، قد يؤدي إلى تعزيز موقف القوى الانفصالية والإرهابية في المنطقة وإلى زيادة التوتر هناك.

ونظرا لما تقدم، لن يكون بوسع وفد الصين أن يؤيد مشروع القرار المعروض علينا وسيضطر إلى الامتناع عن التصويت.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأطرح الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة (S/1998/882) للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، البحرين، البرازيل، البرتغال، سلوفينيا، السويد، غابون، غامبيا، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الممتنعون:
الصين.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٤ صوتا مؤيدا، مع امتناع عضو واحد عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ١١٩٩ (١٩٩٨).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيد جيريمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفنا أن نراك، يا سيدتي، وأنت تترأسين المجلس عصر اليوم.

رغم جهود المجتمع الدولي المبذولة للمساعدة على إيجاد تسوية، فإن قوات أمن الرئيس ميلوسوفتش ماضية في صب سياط الوحشية والقمع على من تدعي أنها تعتبرهم مواطنيها. إن ما يسمى بجيش تحرير كوسوفو قد ساهم في إيجاد الأزمة الحالية. والإرهاب أمر غير مقبول مهما كان شكله أو غايته. ولكن كما قال رئيس الوزراء البريطاني في خطابه أمام الجمعية العامة منذ يومين:

> "لا شيء يمكن أن يبرر تكتيكات الأرض المحروقة وتحويل مئات الآلاف من الناس إلى لاجئين قسرا".

إن هذا القرار، الذي تشارك المملكة المتحدة في رعايته والذي يحظى بتأييدها القوي، يحقق ثلاثة أشياء. أولا، إنه يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار وأن يشرع الطرفان في حوار سياسي - وهو السبيل الوحيد لحل سياسي ودائم. ثانيا، يحدد القرار بوضوح واجبات الرئيس ميلوسوفتش والتزاماته، بما في ذلك وضع حد للقمع وتيسير عودة اللاجئين. ثالثا، وهو الأهم، يوضح القرار أن صبر المجتمع الدولي قد نفد.

إن الرئيس ميلوسوفتش يتحمل مسؤولية مباشرة. وإذا تجاهل تلك الواجبات واستمر في انتهاك القمع العسكري، فإن المجتمع الدولي سيرد وسيرد بقوة. إن مجلس الأمن، باستناده إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في اتخاذه القرار وبتصنيفه صراحة لتدهور الحالة في كوسوفو بوصفه تهديدا للسلم والأمن في المنطقة، فإنه ينذر الرئيس ميلوسوفتش بأنه سيكون مسؤولا عن أعماله. وخيرا له أن يأخذ حذره.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحي لي سيدتي الرئيسة أن أرحب أنا أيضا بك هنا اليوم.

تؤيد حكومة بلادي تأييدا قويا هذا القرار الهام بشأن كوسوفو. فهو يؤكد على تزايد قلقنا من أن الإجراءات القمعية التي تتخذها بلغراد قد ولدت حالة إنسانية تنذر بكارثة محتملة مع اقتراب الشتاء. وهو يزيد من الضغط على بلغراد لكي تتفاوض بصورة جدية مع ألبان كوسوفو لتحقيق تسوية سياسية تمهد لتمتع شعب كوسوفو بحكم ذاتي بطريقة ديمقراطية وتحول دون النتائج المدمرة لاستمرار الصراع. ويؤكد أيضا أن الحالة تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن في المنطقة.

وحتى اليوم نزح ما يقرب من ربع مليون نسمة جراء الأعمال الهجومية من جانب قوات الأمن الصربية. وهناك على الأقل ٥٠ ٠٠٠ ألباني من ألبان كوسوفو يعيشون في عراء الوديان والغابات، دون مأوى أو دون أن تتوفر لهم الاحتياجات الأساسية. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصرف للحيلولة دون وقوع كارثة هذا الخريف.

وأفضل سبيل للقضاء على الأزمة هو أن تنصاع بلغراد لمطالبنا بوقف فوري للأعمال الهجومية وسحب قوات الأمن التابعة لها. وإننا ندعو أيضا إلى إجراء حوار هادف، دون أية شروط مسبقة وبمشاركة دولية، يؤدي إلى حل لمسألة كوسوفو، كما هو منصوص عليه في هذا القرار. وتواصل حكومتي بذل جهودها للمساعدة في هذا الحوار والتنسيق مع أعضاء فريق الاتصال وغيرهم في هذا الجهد.

وعلى وجه التخصيص، يجب محاسبة سلطات بلغراد على خلق الأزمة الراهنة. وتقع عليها مسؤولية تهيئة الظروف التي تسمح بعودة جميع اللاجئين والنازحين إلى ديارهم بأمان. وبلغراد مسؤولة عن رفاه شعب كوسوفو، وكذلك عن أمن جميع الدبلوماسيين والأفراد العاملين في المنظمات الإنسانية غير الحكومية في الميدان.

ويؤيد هذا القرار الرقابة الدولية والجهود الإنسانية المبذولة ويطالب بتوفير إمكانية الوصول الكاملة ودون إعاقة، ودون تدخل في الرقابة الدولية أو إيصال المساعدة والإمدادات الإنسانية.

إن توفير الموارد الكافية للمساعدة الإنسانية في المنطقة ينطوي على أهمية حيوية. وخصصت حكومتي ٢٥ مليون دولار للمساعدة، بالإضافة إلى ١٠ ملايين دولار في وقت سابق، علاوة على تبرعات أخرى. وإننا نقدر المساهمات الهامة جدا التي أسهم بها آخرون، بمن فيهم أعضاء في هذا المجلس، ونحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الاستجابة للنداء العاجل الذي وجهته مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

ونؤكد أيضا على أهمية التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة.

ويحدونا الأمل بأن يؤدي هذا القرار والجهود المستمرة من أجل التوصل إلى تسوية إلى اقتناع بلغراد بالامتثال لمطالب المجتمع الدولي. وإن التخطيط للقيام بعمليات عسكرية من قبل منظمة حلف شمال الأطلسي شارف على الانتهاء إذا لم تنجح هذه الجهود. والمجتمع الدولي لن يقف مكتوف اليدين إزاء تدهور الحالة في كوسوفو.

اليوم يرسل مجلس الأمن رسالة قوية لا لبس فيها. فالمجلس لن يتسامح إزاء استمرار أعمال العنف والتمرد على القانون والقمع وانتهاك حقوق الإنسان في كوسوفو.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.